

صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني
يوجه خطابا ساميا لمجلس النواب حول موضوع التعليم

طبقا لمقتضيات الفصل 28 من الدستور وجه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني خطابا ساميا لمجلس النواب حول موضوع التعليم.

وقد تلا الخطاب الملكي السامي مستشار صاحب الجلالة السيد احمد بنسودة خلال الجلسة العمومية التي عقدها مجلس النواب والتي تراسها السيد محمد جلال السعيد رئيس المجلس.

وفي ما يلي نص الخطاب الملكي السامي :

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

حضرات النواب المحترمين :

يعتبر مشكل التربية الوطنية بدون جدال من ادق المشاكل التي تشغل البال لانه يتصل مباشرة ويهم في العمق كل انسان فالتعليم هو الذي يهيئ مستقبل الانسان ويحدد مركزه ودوره في المجتمع.

وقد عرف التعليم في المغرب حظوظا مختلفة ففي عهد الحماية لم يكن يلقن منه الا النزر القليل في المراكز الحضرية النادرة التي كانت تتوفر على مؤسسات مدرسية اما العالم القروي فقد كان محروما منه كل الحرمان.

وهذا الكبت المقصود والمعتمد هو ما يفسر ما كان لشعبنا من شغف كبير بالتربية بمجرد ما اخذنا مصيرنا بايدينا.

وقد كان الهدف في البداية وقبل كل شيء هو القضاء على الامية مما جعل هذه المهمة في خضم الحماس الذي كان سائدا انذاك تسند الى كل من يعرف القراءة والكتابة دونما اخذ بالاعتبار لمستواه التعليمي او مؤهلاته البيداغوجية.

وبعد تجاوز هذه المرحلة بدانا نترصد السبيل المؤدية الى تربية حقيقية هادفين دوما الى تعميم التعليم كغاية واجبة ومشروعة.

وقد جربت في هذا المنحى مناهج متعددة ادت الى نتائج متفاوتة.

والمراد اليوم ليس هو انتقاد ما قام به الذين تعاقبوا على راس التربية الوطنية لاننا لا نشك لا في حسن قصدهم ولا في صدق وطنيتهم.

ومن المسلم به ان التعليم اضحى اليوم يلعب دورا اساسيا في تنمية البلدان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فالانفتاح الاقتصادي والتعاون الدولي والتطور التقني والتكنولوجي كلها غايات ستجعل من

التحكم في المعرفة عمادا للتنافس والشراكة بين امم اصبحت ان لم تكن كلها فجلها ـــ متداخلة المصالح .

ومنذ ان استقل المغرب وهو يسعى بحرص ورعاية من والدنا جلالة محمد الخامس تغمده الله برحمته الى ايلاء مستوى التمدرس وتاهيل المواطنين ما يستحقانه من وافر العناية وكبير الاهتمام .

ان نظامنا التعليمي يتسم اليوم بميزات فريدة فهو عمومي في غالبيته مع تزايد ملحوظ للمبادرات الخاصة التي بدات تساهم فيه .

اما سلكه العالي فهو مفتوح ومتنوع نسبيا حيث توجد به من جهة الجامعات العمومية المجانية المدعوة لاستقبال جميع الطلبة الحاصلين على الباكالوريا كما توجد به من جهة اخرى المؤسسات التخصصية التي يتم ولوجها بشروط .

حضرات النواب المحترمين

ليس في نيتنا ولا من شاننا ان ناتي في هذا المقام بجرد احصائي كامل لحصيلة ما تم انجازه في مجال التعليم غير اننا لا يمكننا ان نتجاهل التزايد الهائل لعدد التلاميذ والطلبة .

كما ان التكوين المهني بدأ يستقبل ابتداء من سنة 1984 عددا متزايدا من الفتيات والفتيان لتاهيلهم في مسالك بالغة التنوع .

ومع ذلك ورغم النتائج المحصل عليها فان الموضوعية والصدق الذين يطبعان ما نتبعه من سياسة يفرضان علينا ان نسجل ان رفع التحديات الجديدة التي يواجهها حاليا قطاع التعليم يستدعي المزيد من الجهد .

فالضعف وعدم الكفاية ما يزالان يطبعان نظامنا التعليمي في كل مجالاته ومستوياته وهنا يكمن سبب من اهم اسباب البطالة التي يعاني منها حاملو الشهادات الذين اضحت وضعيتهم شغلنا الشاغل وضعية ناجمة من جهة عن الخلل القائم في توازن العرض والطلب في مختلف قطاعات الحياة الاجتماعية والاقتصادية ومرتبطة من جهة اخرى بالتوجيه غير الناجع والارشاد غير الكافي للتلاميذ .

ايها النواب المحترمون :

ان نظامنا التعليمي يجب ان يتم تصوره والتنظير له في اطار سياسة شاملة منسجمة تتوخى المستقبل وتتسم بمرونة كبيرة حتى يمكنها ان توفي بما يلزم من الملاءمة .

ويتعلق الامر بوضع سياسة قابلة للتكيف تمكن من الاستجابة للحاجيات الانية والمستقبلية المتصلة بما تعرفه بلادنا من تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية .

وليس المراد من خطابنا هذا ان نقترح عليكم سياسة للتعليم فالمشكل معقد جدا ويتسم بحدة فائقة .

ان التعليم مسالة تهم جميع المواطنين افرادا وجماعات وهو مسؤولية مشتركة تضطلع بها في ان واحد الدولة والاباء والتلاميذ والاساتذة والفاعلون الاقتصاديون والغاية هي ان يتم التوصل الى تحديد ارضية ينطلق منها المجهود الفكري والعلمي بمساهمة من جميع الاطراف المعنية .

اننا الان في بداية فترة نيابية جديدة وننتظر منكم ان تخصصوا قسطا كبيرا منها للبحث والتفكير في

مشكل التعليم وان تتوخوا رسم الاسس لما يجب ان تكون عليه سياستنا الوطنية في هذا الميدان الحيوي .

يجب ان يكون التشاور في هذا الشان عاما شاملا وبعيدا عن كل اعتبار ديماغوجي او تعصب حزبي او تحيز طائفي .

ولنا اليقين ان اعضاء هذا المجلس وهم يحظون بثقة شعبنا سيعرفون كيف يبرهنون على وطنيتهم ودرايتهم واقدامهم وعلى ما يميزهم في استشراف المستقبل من واقعية وتبصر .

كما انهم في دائرة الالتزام بالحفاظ على هويتنا واصالتنا سيعرفون كيف يحددون الاطار الملائم لتكوين الانسان المغربي الصالح والفاعل داخليا وخارجيا المفيد لنفسه وللمجتمع .

ان ارادتنا الثابتة هي ان نرى مداولاتكم - التي سينضم اليها عدد من ذوي العلم والخبرة المعروفين بنزاهتهم الفكرية والخلقية - والتي ستجري في لجان المجلس المتخصصة بمساعدة الوزراء المعنيين بالتربية والتعليم والثقافة والتكوين المهني والشؤون الاسلامية تنتهي الى وضع ميثاق وطني يحدد المقاييس الاساسية لنظامنا التربوي ليتمكن من مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل .

وحتى يكون هذا الميثاق موضوع توافق عام نرى من المستحسن ان تباشروا اعمالكم داخل اللجان محاطين بثلة من ذوي الكفاءات والاختصاص .

صحيح ان جهودا حميدة قد بذلت في هذا الميدان وكلها لم تذهب سدى لكنها لم توف دائما بالمراد لانها تمت بصفة غير متناسقة .

واليوم علينا ان نوجه تفكيرنا في اتجاهين

ان تعليمنا يجب ان يعزز ويقوي شخصيتنا المغربية وان يعيد لبلادنا المكانة المرموقة التي كانت تحتلها عبر التاريخ ضمن حظيرة الامم كما يجب ان يستمد هذا التعليم روحه من مبادئ الاسلام وان يقوم عليها بصفة خاصة . ذلك ان الاسلام هو دين التفتح والتسامح الذي جعل من المغرب خلال حقبه الزاهرة بلدا محظوظا قويا محترما بلدا يرفض الانكماش على النفس او ممارسة سياسة الانانية والتعصب ويعرف تلقائيا كيف يعامل الاخرين باحترام وتقدير واعتبار كما حض على ذلك ديننا الحنيف .

وفي هذه المرحلة المضطربة التي يمر بها العالم اصبح من الضروري ان يربى المغربي ويكون على اساس احترام عقيدته وان ترسخ فيه روح الاسلام الرامية اولا الى قبول الاخر ورفض نزعة الهيمنة .

ولا مراء ان الاسلام كان دائما هو عمادنا وشعار حياتنا لدرجة ان تشريعنا الذي ينم العلاقات بين رعايانا مقتبس في جوهره من روح الاسلام وتعاليمه ويكفي مثالا على ذلك ما يتضمنه قانون العقود والالتزامات من مقتضيات لضبط العلاقات بين الاطراف في مجتمعنا .

وعلى صعيد اخر يجب ان يهدف تعليمنا الى اكثر وابعد من اعتماد الثقافة لغاية الثقافة .

وفي هذا السياق اصبح من الضروري خلق الظروف المساعدة على انبعاث انسان جديد قادر على ان يكون صالحا لنفسه ولمجتمعه .

علينا ان نستعد لرفع تحديات القرن الواحد والعشرين قرن التحكم في تلاحق التطور التكنولوجي والصناعي وتزايد تعقيدهما .

وهذا الانسان الجديد ينتظر منه ان يكون متوفرا على جميع المؤهلات التي من شانها ان تمكنه من المساهمة النشيطة والفاعلة في التنمية الاقتصادية والازدهار الثقافي للمجتمع .



وهكذا يتجلى كم هي دقيقة ومعقدة عملية تشخيص التوجيهات الكبرى وبالتالي كم هو صعب تحديد سياسة تعليمية وتكوينية .

وقد حان الوقت لاستخلاص الدروس من سياساتنا المختلفة في ميدان التعليم لجعل حاجياتنا وطموحاتنا اكثر ملاءمة مع وسائلنا ومقتضياتنا وان نقوم بذلك لا لرسم اطار صلب بهدف تطبيق اختيارات قد تصبح فيها بعد مثبطة ولكن لنلج سبلا وظيفية تؤدي الى تقدم متزايد في مجال اعداد الناشئة لما ينتظرها من مهام ومسؤوليات .

ومن اجل ذلك عليكم ان تاخذوا بعين الاعتبار في تحليلكم مسالة التزايد المستمر للتحملات المالية وهو امر قد يؤدي في المدى القريب بماليتنا العمومية الى الاصطدام بخيارات ان لم تكن لاتطاق فقد تصبح على الاقل مضرة بالتنمية الاقتصادية وبالكرامة الاجتماعية لشعبنا وبلادنا .

واليوم ينتظر منكم الشعب المغربي ان تقدموا له اطارا ذا بعد وطني قمين بان يضع حدا لعهود التردد والمواربة ويحقق له طموحاته المشروعة .

واننا لمؤمنون بانكم بعون من الله ستعرفون كيف تستجيبون لتطلعات هذا الشعب الذي اولاكم ثقته وهذا من شانه ان يستجيب كذلك لامالنا وما نسعى الى تحقيقه لخير شعبنا .

وفقكم الله وامدكم بعونه ومدده واعانكم على ما انتم بصدده والسلام عليكم ورحمة الله .

وحرر بالقصر الملكي بالرباط في يوم الخامس من محرم عام 1415 هـ الموافق 15 يونيو سنة 1994 م .